

## دور الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية : معوقاته وأساليب تطويره

### (دراسة ميدانية في مدينة الرياض)

د . يحيى بن صالح الحربي

المستخلص :

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن الدور المفترض الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ، وذلك في ضوء وظائف الجامعة الثلاث : التدريس ، وخدمة المجتمع ، والبحث العلمي ، بما يساعد في استجلاء هذه الجوانب المتعددة ، ومحاولة توضيحها وإبرازها ، بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بدورها في خدمة التنمية ، والأساليب المقترحة لتطوير ذلك الدور .

وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في قسم أصول التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وفي قسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود خلال الفصل الأول من العام الدراسي ١٤٣٦ - ١٤٣٧هـ .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وكانت ( الاستبانة ) أداة لها ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ، من أبرزها :

١. أن أهم أدوار الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء وظائفها هي إعادة صياغة أهداف المقررات الدراسية الحالية بما يتماشى مع الاحتياجات التنموية المتجددة ، تدريس مقررات جامعية جديدة تتوافق مع متطلبات التنمية ، تقديم البرامج التدريبية التي تسهم في تنمية مهارات الطلاب والموظفين ، التوسع في طرح الدبلومات المتخصصة التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل السعودي ، تبني الجامعة للدراسات والمشروعات البحثية التي تتناول قضايا التنمية .
٢. أن أهم المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية هي التركيز على الجانب النظري في معظم المقررات الدراسية وإهمال الجوانب التطبيقية ، وضعف بعض المقررات الدراسية وخاصة في جانب تنمية مهارات الطلاب ، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجامعات والجهات الموظفة ، إلى جانب وجود تخصصات جامعية يقل الاحتياج إليها في سوق العمل السعودي .
٣. أن أهم الأساليب المقترحة لتعزيز قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية هي إعداد خريطة بحثية مقترحة لأولويات البحث في موضوع التنمية وتزويد الأساتذة وطلاب الدراسات العليا بها ، واعتماد مشروع علمي لترجمة مجموعة من الكتب الأجنبية المتميزة في موضوع التنمية بزواياها المتنوعة ، بالإضافة إلى إجراء مراجعة شاملة لجميع الدبلومات التي تقدمها الجامعة والتحقق من مطابقتها لاحتياجات سوق العمل السعودي ، إلى جانب اعتماد برنامج لمجموعة من الدورات التدريبية ذات الجودة العالية التي تسهم في إكساب الطلاب المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل .

## أولاً : الإطار العام للدراسة :

### مقدمة الدراسة :

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت تقسيمات للمجتمعات الإنسانية ، منها تصنيف الدول إلى دول ( متقدمة ) ، وهي الدول التي يتمتع أفرادها بمستوى عال من الرفاهية الاقتصادية ، وتتمتع مجتمعاتها بظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ودول ( متخلفة أو نامية ) وهي التي لم تحظ بمستوى اجتماعي واقتصادي متقدم .

ولهذا ظهرت الحاجة الماسة إلى التنمية الاقتصادية كعلاج لتخلف تلك الدول التي يعيش أفرادها في مستوى معيشي منخفض . ( هندي وآخرون ١٤٢٨ هـ ، ص ٥٥ ) .

وقد اتسعت الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم ، وتطلعت دول العالم الثالث ( النامية ) إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة وإلى وضع الخطط التنموية لزيادة تقدمها . ( الخطيب والكسواني وأبو حويج ١٤٣٠ هـ ، ص ١٩٣ ) .

فالتنمية إذن أصبحت مطمحاً مهماً لجميع المجتمعات البشرية ، بعد أن بدأت تستأثر باهتمامات واسعة داخل الأوساط الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، والإعلامية على مستوى العالم أجمع .

وعلى الرغم من الاهتمام الواضح الذي تحظى به التنمية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية إلا أنها في الوقت نفسه صارت محط نقد وتجريح لدى بعض الكتاب ، وذلك في أعقاب فشل كثير من البرامج التنموية ، وتفشي الإحباط لدى مجموعة من الأفراد والجماعات ، أو على الأقل انحسار موجة التفاؤل التي صاحبت الاهتمام بالتنمية والعناية بخططها وبرامجها . ( موسى ٢٠٠٢ م ، ص ١٢٣ ) .

وحتى يحقق أي مجتمع من المجتمعات البشرية المستوى اللائق من التنمية فإنه يحتاج إلى توفر مجموعة من الجهود البشرية المنظمة ؛ لأن التنمية في جوهرها تعد جهداً بشرياً منظماً ، ولا تحدث بشكل عفوي أو تلقائي ، وإنما تحتاج إلى خطط طموحة ، وآليات محددة ، وإمكانات مادية وبشرية ، كما تحتاج إلى وعي وتكاتف أفراد المجتمع ( مؤسسات وأفراد وقطاعات حكومية وأهلية ) لتحقيق تطلعات المجتمع وآماله التنموية المنشودة .

ومن الملاحظ أنه " مع أفول حركة الاستعمار المباشر في بداية الخمسينيات وظهور حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث أخذ ينظر إلى التعليم بوصفه أحد أدوات التقدم الاقتصادي والصناعي وبوصفه حقاً لأبناء الطبقات الفقيرة التي حرمت منه لسنوات طويلة " ( بدران ومحمود ٢٠٠٩ م ، ص ٣٥٩ ) .

ويُعد التعليم - بكافة مراحل ومؤسساته - أحد الأذرع الأساسية لتحقيق التنمية في المجتمع ، ولا يمكن تصور قيام تنمية مجتمعية حقيقية بدون وجود تعليم متطور يقود الجهود التنموية ، ويوجهها ، ويسهم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة لتسيير وتيرتها في المجتمع .

ولذلك نجد أن الأمم المتحدة قد تبنت مشروع عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية ( ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ م ) وذلك بهدف تغيير كيفية التعلم ودوافعه ، وذلك عن طريق تشجيع الدول على إعادة توجيه أنظمتها التعليمية ، وأسندت مهمة تنفيذ هذا المشروع إلى منظمة اليونسكو . ( البراهيم ، ١٤٣٥ هـ ، ص ٢ ) .

وتأتي الجامعات على رأس المؤسسات التعليمية التي ينبغي أن تؤدي دوراً مؤثراً في إحداث التنمية ؛ نظراً للإمكانيات والتجهيزات المادية التي تمتلكها الجامعات ، بالإضافة إلى توفر العناصر البشرية المؤهلة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين ، والكوادر الإدارية المؤهلة .

مما سبق كله يمكن القول أن التنمية قضية اجتماعية ملحة تشكل هاجساً أساسياً لأي مجتمع ينشد التقدم والتطور ، ويطمح إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع .

وتبقى التنمية عملية تشاركية ينبغي أن يشترك فيها ، ويلتف حول أهدافها وخطتها ، كافة قطاعات المجتمع ، أفراداً ، ومؤسسات حكومية ، وهيئات أهلية ، حتى تتضافر الجهود ، وتتكامل الرؤى ، ويتم الوصول إلى الأهداف المرسومة .

ويظل التعليم الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية ، فلا تنمية بدون تعليم متطور ، وتبقى الجامعات على رأس المؤسسات التعليمية المناط بها دور مهم في دفع مسيرة التنمية في المجتمع السعودي ، وعليها أن تراجع سياساتها ، وبرامجها ، وتخصصاتها ، وطرق التدريس وأساليب التقويم المستخدمة فيها ، حتى تسهم في تحقيق آمال المجتمع وتطلعاته ، وتكون وسيلة مثلى لتحقيق ازدهار المجتمع السعودي ، وتنامي المنجزات التنموية على كافة الأصعدة .

وفي المملكة العربية السعودية حدثت قفزة هائلة في التعليم الجامعي خلال السنوات الماضية تمثلت في زيادة أعداد الجامعات إلى ٣٨ جامعة حكومية وأهلية تتوزع على معظم مدن المملكة . وبما أن المجتمع السعودي يعد أحد المجتمعات الفتية الطامحة نحو تحقيق التنمية الشاملة فإنه من المؤمل أن تقوم الجامعات السعودية ، سواء القديمة أو الناشئة حديثاً بدور مؤثر في الإسهام في تحقيق التنمية ، خاصة مع توفر خطط التنمية الخمسية المنظمة ، التي ابتدأت منذ عام ١٣٩٠هـ ( الخطة الخمسية الأولى ) ، وتالت عبر السنوات حتى وصلت إلى الخطة الخمسية التي نشهدها حالياً ، وهي الخطة الخمسية العاشرة ( ١٤٣٥ - ١٤٤٠هـ ) .

إلى جانب احتياج مسيرة التنمية في المملكة إلى ملايين الأيدي العاملة التي ينتظر إحلالها تدريجياً محل العمالة الوافدة ، خاصة مع الإعلان عن مشاريع إنشاء المدن الاقتصادية الكبرى في بعض مناطق المملكة مثل رابغ ، وحائل ، وجيزان وغيرها .

#### مشكلة الدراسة :

أصبحت التنمية مطلباً أساسياً من متطلبات المجتمعات المعاصرة التي تتشد التطور والتقدم في المجالات المختلفة ، والوصول بالإنسان إلى درجة عالية من الراحة والرفاهية . ويُعد التعليم العنصر الرئيس للتنمية الشاملة بصفة عامة ، ومفتاح التنمية الاقتصادية بصفة خاصة حيث أصبح نشر التعليم وتحسين نوعيته أحد العوامل الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعنصراً مهماً في التحكم في مدى عمقها وسرعتها " . ( الحاج ١٤٣٤هـ ، ص ٢٦١ ) .

وفي هذا السياق يشير حسان ومجاهد والعجمي ( ٢٠٠٧م ، ص ٩ ) إلى أن التعليم بات مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية الشاملة ، باعتبار أن القيمة الحقيقية لتقدم أي مجتمع من المجتمعات لا تقاس بكثرة ثرواته وموارده المادية ، بل في قدرة طاقاته البشرية المؤهلة على استغلال تلك الموارد والثروات والانتفاع بها لصالح الفرد والمجتمع . كما يؤكد حجي وعبد الحميد ( ١٤٣٣هـ ، ص ٩ ) على ضرورة " ألا تكون التربية مجرد وسيلة من بين وسائل أخرى للتنمية ، بل أن تكون عنصراً من عناصرها التأسيسية وغاية من غاياتها الأساسية " .

وحتى تستمر المسيرة التنموية بشكل منظم مخطط له تخطيطاً جيداً ، بعيداً عن الفوضى والعشوائية ، فإنه لا بد من تعاضد المؤسسات التعليمية - وعلى رأسها الجامعات - مع الجهود الحكومية والأهلية الرامية إلى تحقيق التنمية ، والقيام بدور مؤثر في خدمة التنمية

ودعمها ، وترسيخ أركانها في المجتمع . وتشير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى أن من الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم " ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة " .

وقد أشارت أيضاً في بابها الثاني ( المادة الثامنة والخمسون ) إلى أن من الأهداف الإسلامية العامة التي تحقق غاية التعليم " تدريب الطاقات البشرية اللازمة ، وتنويع التعليم ، مع الاهتمام الخاص بالتعليم الفني " .

كما أوردت ضمن أهداف التعليم العالي " إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم ، والنهوض بأممتهم ، في ضوء العقيدة السليمة ، ومبادئ الإسلام السديدة " بالإضافة إلى " القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم " . ( وزارة المعارف ١٤١٦هـ ، ص ٨ - ٢٢ ) .

في حين اشتملت أهداف خطة التنمية التاسعة في المملكة والتي امتدت خلال الأعوام ١٤٣٠ - ١٤٣٥هـ على زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية ، واستمر التأكيد على هذه القضية الجوهرية في الخطة التي تلتها ، وهي الخطة الحالية للتنمية في المملكة (الخطة العاشرة) والتي اشتملت أهدافها على الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل . ( وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ١٤٣٦هـ ) .

ومن هنا يتبين أن هناك دوراً منتظراً من الجامعات السعودية تجاه موضوع التنمية ، تفعيلاً لما جاء في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، ولما جاء في خطط التنمية ، وإسهاماً في خدمة المجتمع ، وانسجاماً مع الاحتياجات التنموية في البلاد .

وتتمثل مشكلة هذه الدراسة في تحديد الدور المفترض للجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ، إلى جانب الكشف عن المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بهذا الدور المنشود ، والأساليب المقترحة لتطوير دور الجامعات في هذا المجال .

#### أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي :

ما دور الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء وظائف الجامعة ؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية :

١. ما دور الجامعات في دعم التنمية من خلال وظيفة التدريس ؟
٢. ما دور الجامعات في دعم التنمية من خلال وظيفة خدمة المجتمع ؟
٣. ما دور الجامعات في دعم التنمية من خلال وظيفة البحث العلمي ؟
٤. ما المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ؟
٥. ما الأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في خدمة التنمية بالمملكة العربية السعودية ؟

### أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن الدور المفترض الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ، وذلك في ضوء وظائف الجامعة الثلاث : التدريس ، وخدمة المجتمع ، والبحث العلمي ، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بهذا الدور ، إلى جانب الأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في هذا المجال ، بما يساعد في استجلاء هذه الجوانب المتعددة ، ومحاولة توضيحها وإبرازها ، بالإضافة إلى الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي ستسهم بإذن الله تعالى في تذليل الصعوبات التي تواجه المسيرة التنموية في المملكة العربية السعودية ، وذلك في ضوء نتائج هذه الدراسة .

### أهمية الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول جوانب مهمة تتعلق بقضية أساسية تنشدها المجتمعات المعاصرة ، وهي قضية ( التنمية ) بكل ما تحمله من مفاهيم وتحديات ومشكلات. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التنمية نفسها ، كموضوع فرض نفسه بكل جدارة على الساحة الدولية .

ولا شك بأن للجامعات دوراً كبيراً في دعم التنمية وقيادتها داخل المجتمع ، ولن تحقق التنمية أهدافها وتؤتي ثمارها بدون جامعات متميزة تعمل بكفاءة عالية حتى تسهم في إدارة دفعة المسيرة التنموية وخدمتها ، ومن هنا تتبع أهمية هذا البحث من خلال سعيه إلى استجلاء مجموعة من الجوانب والمحاور المهمة المتعلقة بدور الجامعات في دعم التنمية .

وبما أن هذه الدراسة تتناول الجوانب المتعلقة بالتنمية بشكل عام ، وبدور الجامعات في دعمها بشكل خاص ، فإن الباحث يؤمل أن يستفيد صانعو القرار في وزارة التعليم وفي الجامعات السعودية من هذا البحث ، حيث يؤمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة في الكشف عن أبرز الأدوار التي يفترض أن تقوم بها الجامعات في دعم مسيرة التنمية ، وأهم المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بهذا الدور ، إلى جانب الأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في هذا المجال ، مما يمكن صانع القرار من تكوين رؤية واضحة حول هذا الموضوع تساعده في تعديل ما يراه مناسباً ، وإصدار القرارات التصحيحية التي تساعد الجامعات في أداء دورها المنشود في هذا المجال ، ورفع مستوى هذا الأداء ، بما يعود بالنفع على المجتمع أفراداً وجماعات .

### حدود الدراسة :

١. الحدود الموضوعية : تقتصر هذه الدراسة في حدودها الموضوعية والبشرية على تحديد أهم الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ، وذلك في ضوء الوظائف الثلاث للجامعة : التدريس ، خدمة المجتمع ، البحث العلمي ، بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بدورها تجاه دعم التنمية ، والأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في هذا المجال ، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم أصول التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وفي قسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود .
٢. الحدود الزمانية : تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الأول من العام الدراسي ١٤٣٦ - ١٤٣٧ هـ .
٣. الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وجامعة الملك سعود في مدينة الرياض .

### مصطلحات الدراسة :

١. دور الجامعات : يقصد به : السلوك المتوقع من الجامعات السعودية تجاه موضوع التنمية في البلاد ، وذلك في ضوء وظائف الجامعة الثلاث وهي : التدريس ، وخدمة المجتمع ، والبحث العلمي .

## ٢. التنمية :

توصف التنمية بأنها : " عملية اجتماعية مخططة ومنظمة ، وتهدف إلى إحداث تحسينات جوهرية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، بغرض تحقيق التقدم والنماء للمجتمع " ( الخطيب والكسوني وأبو حويج ١٤٣٠هـ ، ص ١٩٤ ) .

### ثانياً : الإطار النظري والدراسات السابقة :

#### مفهوم التنمية :

نظراً لما يحظى به موضوع التنمية من أهمية كبرى باعتباره مطلباً أساسياً لأي مجتمع بشري فقد حاول مجموعة كبيرة من الباحثين الاقتصاديين والتربويين والاجتماعيين تقديم تعريف واضح لعملية التنمية .

فهناك من نظر إلى التنمية على أنها : " عملية تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن ، وتتطلب حشد الموارد والإمكانات المادية والبشرية ، لينتقل المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم . ( الطيطي وآخرون ١٤٢٩هـ ، ص ٢٠٩ ) .

وهناك من يصف التنمية بأنها : " عملية اجتماعية مخططة ومنظمة ، وتهدف إلى إحداث تحسينات جوهرية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، بغرض تحقيق التقدم والنماء للمجتمع " . ( الخطيب والكسوني وأبو حويج ١٤٣٠هـ ، ص ١٩٤ ) .

بينما يرى ( بالدوين ) إلى أن التنمية : " عملية اجتماعية تقضي على التخلف ، ويكون القضاء على التخلف بالقوة الذاتية للمجتمع . ( أبو شعيرة ١٤٣١هـ ، ص ٣٤١ ) .

كما يشير مصطلح التنمية إلى " الجهد المنظم المتكامل لدفع نمو موارد المجتمع اقتصادياً ، واجتماعياً ، وفكرياً من أجل مواجهة التخلف ، واللحاق بركب التقدم الحضاري " . ( أحمد ٢٠٠٣ م ، ص ٤٩ ) .

وعلى ذلك فالتنمية هي " كلمة جامعة لا يقصد بها مجرد خطة أو برامج أو مشروعات للنهوض بحياة الشعوب اجتماعياً واقتصادياً ، وإنما يقصد بها أيضاً كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات ، وفي مختلف المجالات ، وعلى كافة المستويات " . ( فليه ١٩٩٧ م ، ص ٧١ ) .



أما سرحان (٢٠٠٣م ، ص ٢٦٦) فينظر إلى التنمية على أنها : " عملية تغيير للواقع الاجتماعي وارتقاء به عن طريق التقدم " .

ويؤكد محمد (١٤٣٣هـ ، ص ١٩) أن " التنمية التي محورها الرئيس البناء الاجتماعي بأبعاده المختلفة هي التي تتطلق أولاً من الإنسان وتعود إليه أو تنتهي عنده ، وتبرز موقعه في النشاط المجتمعي باعتباره صانع التنمية ووسيلتها في آن واحد ، وهو في نفس الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي " .

فالتنمية إذن عملية مجتمعية منظمة تتسم بالطابع الشمولي ، بمعنى أنها تشمل كافة جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تقتصر على جانب واحد فقط ، كما أن التنمية تعد مضادة للتخلف ، والذي يعني تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع .

#### جوانب التنمية وأبعادها :

إن المتبع لخطط التنمية يجد أن التنمية الاقتصادية تحظى باهتمام أوسع مما تحظى به التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن التنمية الاقتصادية تقوم على معايير مادية ، وأن مردودها ملموس ، بينما التنمية الاجتماعية والثقافية لا تقوم على معايير مادية - مثل المال والآلات - ومردودها ليس ملموساً بنفس درجة مردود التنمية الاقتصادية . ( هندي وآخرون ١٤٢٨هـ ، ص ٥٧ ) .

وقد اقتصر مفهوم التنمية في الماضي على الجوانب الاقتصادية فقط ، إلا أنه في الستينات من القرن الماضي بدأ يتسلل مفهوم التنمية إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية في المجتمع . ( أحمد ٢٠٠٣ م ، ص ٤٨ ) .

ويشير الخطيب والكسواني وأبو حويج (١٤٣٠هـ ، ص ١٩٣) إلى أن قصر مفهوم التنمية على التنمية الاقتصادية فقط دون المجالات الأخرى قد أدى إلى ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، مما حدا بالدول إلى الاعتماد على الخطط التنموية الشاملة التي تهتم بالتنمية الاجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية ، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية .. وبهذا لم تعد خطط التنمية تقتصر على جانب دون آخر ، بل شملت جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، مما يعرف بالتنمية الشاملة المتكاملة .

فالتنمية إذن ليست تقدماً اقتصادياً فقط ، وإنما هناك مجموعة من الجوانب والأبعاد للتنمية وهي :

١. التنمية الاقتصادية : يقصد بالتنمية الاقتصادية : " العملية التي يمكن بموجبها أن يستخدم شعب أو دولة أو منطقة ما موارده المتيسرة في تحقيق زيادات مستديمة في نصيب كل فرد وفي المتوسط من سلع وخدمات وارتفاع مستواه المعيشي بعد ذلك " . ( ٤٨ ص ) .
- وتتحقق من خلال مجموعة من المؤشرات ، مثل : زيادة الدخل القومي للبلد ، تنوع مصادر الدخل للبلد ، ارتفاع صادرات الدولة مقابل مستورداتها ، ارتفاع معدل الدخل السنوي لأفراد المجتمع ، ارتفاع حجم ميزانية الدولة .
٢. التنمية الاجتماعية : وتتحقق من خلال مجموعة من المؤشرات ، مثل : ارتفاع مستوى التعليم بين أفراد المجتمع ، ارتفاع مستوى الخدمات الصحية ، توفر المساكن المناسبة لأفراد المجتمع ، انتشار المباني الحديثة والطرق النموذجية ، توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع .
٣. التنمية الثقافية والأدبية والإعلامية : وتعني الاهتمام بالنواحي الثقافية والأدبية والإعلامية داخل المجتمع ، مثل : ارتفاع الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع ، والاهتمام بالجوانب الفكرية في المجتمع ، وانتشار الأندية الأدبية والثقافية ، وقيام وسائل الإعلام بدور إيجابي في توعية أفراد المجتمع .
٤. التنمية الرياضية : وتعني الاهتمام بالجوانب الرياضية داخل المجتمع ، مثل ارتفاع الوعي الرياضي لدى أفراد المجتمع ، وانتشار الأندية الرياضية ، وقيامها بدور إيجابي في خدمة المجتمع ، وانتشار المراكز الرياضية الخاصة التي تقدم الخدمات الرياضية لأفراد المجتمع كافة .
٥. التنمية البشرية : وتعد من أهم جوانب التنمية وإن كانت تدخل ضمناً في الأبعاد السابقة للتنمية . ويقصد بالتنمية البشرية : تقديم أوجه الاهتمام والإعداد لأفراد المجتمع ، من خلال التأهيل العلمي ، والتدريب المتخصص ، وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تهيئهم لخدمة بلدهم من خلال الوظائف التي سيتقلدونها .

وقد بدأ الاهتمام بالتنمية البشرية في كثير من دول المتقدمة على اعتبار أن التنمية ليست جانباً مادياً فقط ، وعلى اعتبار أن الإنسان عامل مهم في إحداث التنمية والتقدم داخل المجتمع وفق ما يعرف ( بنظرية رأس المال البشري ) ، بينما تعد بقية العوامل ( توفر المواد

الخام ، توفر رؤوس الأموال ، توفر الإدارة الناجحة ..) عوامل مساعدة لا يمكن أن تفعل شيئاً ملموساً بدون الإنسان الذي يعد الثروة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات متى ما أحسن تعليمه وتدريبه .

وقد قدمت اليابان نموذجاً رائعاً لبقية بلدان العالم في الاهتمام بالتنمية البشرية ، فقد وجدت نفسها بلداً مهزوماً في الحرب العالمية الثانية ، ومضروباً بالقنابل الذرية المدمرة ، بالإضافة إلى فقرها في المواد الخام ، وعدم توافر الثروات المعدنية لديها ، إلى جانب صعوبة تضاريسها المكونة من عدد من الجزر المتناثرة ، فما كان منها - والحالة تلك - إلا أن ركزت على الإنسان الياباني كعامل مهم في التنمية ، واهتمت بتعليمه وتدريبه ، بشكل منظم ، وفعالاً تحقق لها ما أرادت ، حيث غدت اليابان اليوم دولة صناعية متقدمة ، تنافس كثير من دول العالم التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة ، بل تحاول كثير من دول العالم احتذاء تجربتها .

وفي هذا السياق يشير الحميد (١٤٣٣هـ ، ص ٩) إلى أن " التركيز على مهارات البشر هو المفتاح إلى التقدم ، فالتكنولوجيا يمكن استيرادها من الخارج ، وعناصر الإنتاج المختلفة يمكن استيرادها أيضاً من الخارج مثلما تفعل اليابان التي تستورد الكثير من مواد الخام والطاقة ثم تعيد تصنيعها وتصديرها إلى الخارج بعد أن تضيف عليها قيمة مضافة هي من صنع الشعب الياباني " .

وينبغي ملاحظة أن هذه الجوانب والأبعاد للتنمية (الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية والأدبية - التنمية البشرية) متداخلة ، ومتكاملة ، ويصعب فصل تأثير كل جانب منها عن الآخر .

### خصائص التنمية :

يحدد مجموعة من الباحثين (الرشدان ٢٠٠٥ م ، ص ٨١ ، والطيطي وآخرون ١٤٢٩هـ ، ص ٢١٠ ، الخطيب والكسواني وأبو حويج ١٤٣٠هـ ، ص ١٩٤) عدداً من الخصائص المميزة للتنمية كعملية اجتماعية ، ومن هذه الخصائص :

١. التنمية عملية شاملة ، تشمل جميع جوانب المجتمع ، ولا تقتصر على جانب دون آخر .
٢. التنمية عملية اجتماعية ، قوامها الإنسان والمجتمع ، وغايتها تحقيق التقدم للمجتمع .
٣. التنمية عملية مستمرة ومتواصلة ، لا تتوقف عند حد معين .
٤. التنمية عملية مخططة لا تأتي بشكل عشوائي ، أو تلقائي ، وإنما هي ثمرة أساليب علمية ، وخطط مدروسة .

5. التنمية عملية استثمارية ، تستثمر في طاقات المجتمع وموارده ، وليست عملية استهلاكية ليس لها مردود واضح .
  6. التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية ، فهي تسعى إلى راحة الإنسان ، وتوفير الخدمات المتميزة له .
  7. التنمية مسؤولية إدارية ، تحتاج إلى أجهزة إدارية متطورة ، وقيادات إدارية تنجح في تسيير برامجها .
  8. التنمية عملية جذابة ، فهي تجذب المستثمرين ، والمستهدفين ، على حد سواء .
  9. التنمية عملية ذاتية وأصلية ، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل المجتمع نفسه ، وأن كل عوامل خارجية قادمة من خارج المجتمع لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية .
- إذاً يمكن اختصار خصائص التنمية في أنها عملية : إنسانية ، اجتماعية ، مخططة ، مستمرة ، استثمارية ، تهدف إلى تحقيق الرفاهية والتقدم لأفراد المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية .

#### الدراسات السابقة :

وجد الباحث مجموعة كبيرة من الدراسات العلمية المحلية والعربية التي تناولت موضوع التنمية بشكل عام . ولكنه لم يجد دراسات تتناول دور الجامعات في خدمة التنمية بشكل مباشر .

فقد قامت صالحة عيسان ( ٢٠٠٦م ) بدراسة عنوانها : التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان . وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن تأهيل أبناء عمان لسوق العمل يواجه مجموعة من المعوقات ومنها :

1. محدودية العرض من القوى العاملة الوطنية بالمستويات الفنية والمهنية الماهرة .
2. المنافسة غير المتكافئة التي تواجهها القوى الوطنية من قبل الوافدين .
3. إحجام بعض أصحاب العمل عن تشغيل العمانيين وفقاً لدوافع اقتصادية ، وعزوف الشباب العماني عن العمل المهني والحرفي .
4. مشاركة القطاعين العام والخاص في تقديم البرامج التأهيلية لسوق العمل .

كما قام باجات ( Bhagat. 2006 ) بدراسة عنوانها : التعليم لأجل التنمية المستدامة : دراسة للإجراءات والإنجازات والتحديات فيما يتعلق بالتعليم المدرسي في الهند .

وقد هدفت الدراسة إلى بحث ما حققه التعليم المدرسي في الهند من إنجازات تجعله مساهماً في التنمية المستدامة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات والبرامج التعليمية التي نفذت بعد فترة ما بعد الاستقلال قد أدت إلى تحسين نسبة الالتحاق والوصول إلى التعليم الأساسي . ( البراهيم ١٤٣٥هـ ، ص ٥ ) .

أما الذياني ( ١٤٢٧هـ ) فقد قام بدراسة عنوانها : التعليم للمهنة في المرحلة الثانوية وصلته بسوق العمل في المملكة العربية السعودية .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبيه المسحي والوثائقي ، وكانت (الاستبانة ) أداة للدراسة . وتكون مجتمع الدراسة من مسؤولي التخطيط والتطوير في وزارة التربية والتعليم ، ومسؤولي الغرف التجارية الصناعية ، ومسؤولي مؤسسات القطاع الخاص في المملكة . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها :

- ١ . أن تطبيق برنامج التعليم للمهنة يساهم في معالجة مشكلة البطالة لدى الطلاب المتخرجين من التعليم الثانوي .
- ٢ . أن من أكثر الكفايات الأساسية التي يؤكد عليها أفراد عينة الدراسة : تقدير الفرد لقيمة الوقت ، العمل بروح الفريق ، التواصل مع الآخرين ، الكفايات المتعلقة بأخلاقيات العمل .

كما قام السكران (١٤٢٩هـ) بدراسة عنوانها : التكامل بين التعليم الثانوي العام والتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، صيغة مقترحة لتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية .

وقد طبق الباحث المنهج الوصفي المسحي ، وقام باستخدام استبانتين تستطلع آراء عمداء القبول والتسجيل بالجامعات ومسؤولي التخطيط في وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالي ، ومسؤولي الغرف التجارية ، وعينة من مديري المدارس الثانوية . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها :

١. وجود ضعف في تحقيق التكامل بين التعليم الثانوي والتعليم العالي في المناهج ، وفي صنع القرار التعليمي ، وفي التوجيه المهني للطلاب .
٢. أن أبرز التخصصات التي يحتاجها سوق العمل تتركز في علوم التقنية ، وعلوم الحاسب الآلي ، والعلوم الهندسية .

أما الرشود (١٤٣٠هـ) فقد قام بدراسة عنونها : دور كليات المجتمع في الحد من البطالة الهيكلية في سوق العمل في المملكة العربية السعودية . وقد طبق الباحث المنهج الوصفي المسحي ، وقام باستخدام (الاستبانة) أداة لبحثه ، بالإضافة إلى استخدام معيار علمي محكم أعده الباحث لتحديد الوضع الأمثل الذي يجب أن يكون عليه البرنامج التأهيلي بكليات المجتمع .

وقد تعامل الباحث مع أكثر من مجتمع بحث وهي : مجتمع كليات المجتمع ، ومجتمع تخصصات البرنامج التأهيلي ، ومجتمع طلاب البرنامج التأهيلي ، ومجتمع مسؤولي القطاع الخاص بالمملكة . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها :

١. الكليات التي حققت مستوى جيداً في الشروط المعيارية خمس كليات هي : كلية المجتمع في جدة ، وكلية المجتمع في مكة المكرمة ، وكلية المجتمع في الرياض ، وكلية المجتمع في تبوك ، وكلية المجتمع في جازان .
٢. أن مسؤولي القطاع الخاص لديهم قناعة جيدة باكتساب خريجي تخصص الحاسب الآلي للمهارات التي يحتاجونها للعمل في القطاع الخاص ، بينما بقية التخصصات وجد الباحث أن مسؤولي القطاع الخاص لديهم قناعة متوسطة بالمستوى المعرفي والمهاري لخريجها .

بينما قام يونس ( ٢٠١١م) بدراسة عنونها : مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي ، وكانت (الاستبانة) أداة للدراسة . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها :

١. أن أهم أسباب عدم توافر متطلبات القطاع الخاص في خريجي الجامعة والتي تؤدي إلى عدم إقبال مسؤولي التوظيف على تعيين هؤلاء الخريجين يتمثل في عدم إلمام الخريجين باللغة الإنجليزية واستخدامات الحاسب الآلي ، وعدم توافر المعلومات والمعارف المتعلقة بالتأهيل التخصصي ، إلى جانب عدم توفر المهارات المهنية اللازمة .

٢. أن أهم السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الملائمة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل تركزت في ضرورة تطوير المناهج وربطها بالتغيرات الحالية والمستقبلية في مجالات العمل المختلفة ، والتوسع في فتح الأقسام ذات الصلة بالوظائف الأكثر احتياجاً في سوق العمل.

أما الدهمش ( ١٤٣٤هـ) فقد قام بدراسة عنوانها : استراتيجية مقترحة لتأهيل خريجي الثانوية العامة لسوق العمل بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي ، والمنهج الوصفي الوثائقي وكانت (الاستبانة) أداة للدراسة .

وتكون مجتمع الدراسة من فئتين : الفئة الأولى : أعضاء هيئة التدريس في كليات التقنية وكليات المجتمع ومراكز التعليم المستمر وجميع مراكز التأهيل لسوق العمل بالمملكة العربية السعودية ، والفئة الثانية : رجال الأعمال المنتمون للغرف التجارية بالمملكة العربية السعودية ، وكانت عينة البحث تمثل ١٠ ٪ من مجتمع الدراسة الخاص بالفئة الأولى ، و ٥ ٪ من مجتمع الدراسة الخاص بالفئة الثانية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على أربعة من ملامح واقع تأهيل خريجي الثانوية العامة لسوق العمل بالمملكة العربية السعودية تتمثل في الآتي :

١. تتحمل الدولة تكلفة التأهيل بالكامل حسب احتياجات القطاع .
٢. يسهم تأهيل خريج الثانوية العامة في تأمين احتياج سوق العمل من العمالة المؤهلة والمدربة.
٣. أن لبرامج التأهيل لسوق العمل دوراً كبيراً في خفض نسبة البطالة لدى خريجي الثانوية العامة .
٤. مشاركة القطاعين العام والخاص في تقديم البرامج التأهيلية لسوق العمل .

بينما قامت هالة عيد ( ١٤٣٧هـ) بدراسة عنوانها : دور التخطيط الاستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل .

وهدفت الدراسة إلى إعطاء صورة متكاملة وحديثة لمخرجات التعليم العالي التي تمثل متطلبات لسوق العمل العربي ، والتوصل إلى تصور مقترح يستخدم التخطيط الاستراتيجي لتطوير وتهيئة مخرجات التعليم العالي لتلبية المتطلبات الراهنة لسوق العمل ، والتكيف مع تغيرها في المستقبل .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وكانت الاستبانة أداة لها . وتكون مجتمع الدراسة من القادة العاملين في قطاعات الأعمال في دول العالم العربي .

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم متطلبات قطاعات سوق العمل في الوطن العربي من مخرجات التعليم العالي هي : خريج يمتلك مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والأنترنت ، خريج لديه القدرة على التكيف مع المستجدات والتغيرات في عالم العمل من خلال التعلم الذاتي والمستمر ، خريج لديه القدرة على تحمل المسؤولية ، خريج يمتلك مهارات العمل في فريق .

### العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

قام الباحث فيما سبق باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة ، وقد شمل هذا الاستعراض تعريفاً موجزاً بمنهجها ، وأدواتها ، ومجتمعها ، وأبرز ما توصلت إليه من نتائج .

وقد استفاد الباحث من تلك الدراسات من حيث توسيع قاعدة المعلومات ، والتعرف على أبعاد دراسته وجوانبها المتعددة ، والتعرف على الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة ، وبالتالي العمل على استكمالها وتبسيط الضوء عليها .

و يحاول الباحث الآن تحديد علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة ، من خلال تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينهما .

حيث تشترك هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في مجال البحث العام ، وهو التنمية وسوق العمل ، كما تشترك هذه الدراسة أيضاً مع جميع الدراسات السابقة التي تم استعراضها في منهج البحث الذي تم اختياره وتطبيقه في الدراسة ، وهو المنهج الوصفي (المسحي) ، وإن كانت دراسة كل من الذبياني ( ١٤٢٦ هـ ) والدهمش ( ١٤٣٤ هـ ) قد استخدمتا أسلوباً آخر إلى جانب الأسلوب المسحي وهو الأسلوب الوثائقي ، إلى جانب الاتفاق مع تلك الدراسات في أداة البحث المستخدمة وهي ( الاستبانة ) ، وإن كانت دراسة الرشود ( ١٤٣٠ هـ ) قد استخدمت إلى جانب الاستبانة معياراً علمياً أعده الباحث لتحديد الوضع الأمثل الذي يجب أن يكون عليه البرنامج التأهيلي بكليات المجتمع .

كما تشترك هذه الدراسة مع دراسة الدهمش ( ١٤٣٤ هـ ) في الفئة التي تم استطلاع آرائها ، وهم أعضاء هيئة التدريس ، وإن كانت دراسة الدهمش قد أضافت فئة أخرى قامت



باستطلاع آرائها - إلى جانب أعضاء هيئة التدريس - وهم رجال الأعمال المنتمون للغرف التجارية بالمملكة العربية السعودية ، بينما خلت عينة دراسة كل من الذبياني (١٤٢٦هـ) ودراسة السكران (١٤٢٩هـ) ودراسة عيد (١٤٣٧هـ) من أعضاء هيئة التدريس ، واستهدفت استطلاع وجهات نظر فئات أخرى مثل مسؤولي التخطيط والتطوير في وزارة التربية والتعليم وفي وزارة التعليم العالي ، ومسؤولي الغرف التجارية الصناعية ، ومسؤولي مؤسسات القطاع الخاص في المملكة ، وعمداء القبول والتسجيل بالجامعات ، ومديري المدارس الثانوية .

ومن بين جوانب الاتفاق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة اشترك هذه الدراسة مع كل من دراسة السكران (١٤٢٩هـ) ودراسة الرشود (١٤٣٠هـ) ودراسة مجدي (٢٠١١م) ودراسة الدهمش (١٤٣٤هـ) في المحور الأساسي الذي تناوله هذه الدراسة وهو محور دور المؤسسات التعليمية في دعم التنمية والتوافق مع سوق العمل ، بينما كان المحور الأساسي في دراسة عيسان (١٤٢٦هـ) إبراز مستويات وأوجه العلاقة الوثيقة بين التربية والتعليم في سلطنة عمان ، وتفعيل روابطها لتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة ، في حين أن دراسة الذبياني (١٤٢٧هـ) اتجهت نحو التعرف على الكفايات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل في المملكة العربية السعودية ، وتقديم صيغة مقترحة لتطبيق التعليم للمهنة في التعليم الثانوي يمكن أن تسهم في ربط التعليم الثانوي بمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية ، بينما ركزت دراسة عيد (١٤٣٧هـ) على تحديد أهم متطلبات قطاعات سوق العمل في الوطن العربي من مخرجات التعليم العالي .

أما أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فتتمثل في اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الهدف الرئيس لها ، وهو محاولة الكشف عن أهم أدوار الجامعات في دعم التنمية في المملكة العربية السعودية ، والمعوقات التي تحد من قيام الجامعات بهذا الدور المنشود ، بالإضافة إلى التعرف على أساليب تطوير قيام الجامعات السعودية بدورها في دعم التنمية .

ومن هنا فإن هذه الدراسة تكمل المحاور والجوانب التي لم تتعرض لها الدراسات السابقة ؛ مما يعزز الحاجة إليها ، خاصة في حدودها الموضوعية التي تناولتها ، وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ومقترحات .

### ثالثاً : منهجية الدراسة وإجراءاتها :

#### منهج الدراسة :

طبق الباحث في دراسته " المنهج الوصفي " والذي يعتمد كما يقول عبيدات وآخرون (١٩٩٩م ، ص٢٤٧) على " دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً " .

واختار الباحث بشكل أدق أحد أنواع المنهج الوصفي لتطبيقه في هذه الدراسة وهو ( البحث المسحي ) والذي يقصد به : " ذلك النوع من الدراسة الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع الدراسة أو عينة منهم كبيرة منهم وذلك بقصد وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط ، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلاً " . ( العساف ١٤٢٤هـ ، ص ٢٠٦ ) .

#### مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في قسم أصول التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وفي قسم السياسات التربوية في جامعة الملك سعود خلال الفصل الأول من العام الدراسي ١٤٣٦ - ١٤٣٧هـ . ويبلغ عددهم ( ٦٥ ) فرداً . والجدول (١) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة .

جدول (١) : توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة

اسم الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس ( الذكور )	عدد أعضاء هيئة التدريس ( الإناث )	العدد الإجمالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٨	٩	٢٧
جامعة الملك سعود	١٧	٢١	٣٨

#### أداة الدراسة :

##### ١. بناء أداة الدراسة :

قام الباحث ببناء ( استبانة ) علمية للتعرف على دور الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء وظائف الجامعة ، وأهم المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بهذا الدور المنشود ، بالإضافة إلى الأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في هذا المجال .

## ٢. الصدق الظاهري لأداة الدراسة :

بعد التصميم الأولي لأداة الدراسة قام الباحث بتقديمها للتحكيم والتأكد من صدقها الظاهري وبيان مدى قدرتها على قياس ما وضعت أساساً لقياسه ، من خلال عرضها على ذوي الاختصاص وأهل الخبرة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التربية .

وبعد استلام ملحوظات المحكمين ، قام الباحث بإعادة صياغة بنود أداة الدراسة ، بالإضافة إليها ، والحذف منها ، في ضوء آراء ومقترحات هؤلاء المحكمين ، حتى خرجت بصورتها النهائية .

## ٣. الصدق الداخلي لأداة الدراسة :

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة .

وقد اتضح أن جميع معاملات الارتباط - في جميع محاور الدراسة - دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) ، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية له .

## ٤. ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة ، ومعرفة مدى قدرتها في الحصول على النتائج نفسها ، أو نتائج مقاربة لها ، كلما أعيد تطبيقها ، تم استخدام معامل ثبات ( ألفا كرونباخ ) ، حيث اتضح أن قيم معامل الثبات للمحور الأول بلغ ( ٠.٩٦٧ ) وللمحور الثاني بلغ ( ٠.٩٤٩ ) وللمحور الثالث بلغ ( ٠.٩٦٥ ) وللمحور الرابع ( ٠.٧٠٤ ) وللمحور الخامس ( ٠.٧٢٢ ) وهي قيم مرتفعة ، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات .

## ٥. إجراءات تطبيق وتحليل أداة الدراسة :

أ. طريقة جمع المعلومات :

تم توزيع أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في قسم أصول التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفي قسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود عن طريق الباحث نفسه .

ب. طريقة تحليل المعلومات والمعالجة الإحصائية لها :

قام الباحث في بداية الأمر بتهيئة الاستبانات العائدة من مجتمع الدراسة ، وذلك من خلال إحصاء وفرز الاستبانات العائدة من مجتمع الدراسة ، والتأكد من صلاحيتها ، واستيفاء أفراد مجتمع الدراسة لجميع فقراتها وعباراتها ، واستبعاد الاستبانات الناقصة وغير الصالحة.

وقد بلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها بلغ ( ٦٥ ) استبانة ، بينما بلغ عدد الاستبانات العائدة من أفراد مجتمع ( ٥٥ ) استبانة تمثل مانسبته ( ٨٥ % ) من عدد الاستبانات التي تم توزيعها ، بينما بلغ عدد الاستبانات المفقودة ( ١٠ ) استبانات تمثل مانسبته ( ١٥ % ) من عدد الاستبانات التي تم توزيعها ، كما لم يتم استبعاد أي استبانة لنقصانها وعدم اكتمال إجابتها على جميع عبارات الاستبانة ، وليكون بذلك عدد الاستبانات التي تم تحليلها ( ٥٥ ) استبانة .

وبعد فرز الاستبانات المكتملة والقابلة للتفريغ وتهيئتها للتحليل ، تم معالجة البيانات إحصائياً وتحليلها تحليلاً كميّاً باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية ، عن طريق برنامج SPSS الإحصائي .

#### ٦. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات أداة الدراسة :

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة ، وأهدافها ، عند معالجة بيانات الدراسة ، وهي : التكرارات والنسب المئوية ، المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل ارتباط ( بيرسون ) ، معامل ثبات ( ألفا كرونباخ ) .

#### رابعاً : تحليل البيانات ونتائج الدراسة :

تم اعتماد مقياس خماسي متدرج للإجابة عن بنود أداة الدراسة كما يلي : موافق بدرجة كبيرة جداً ( وتساوي ٥ درجات ) ، موافق بدرجة كبيرة ( وتساوي ٤ درجات ) ، موافق بدرجة متوسطة ( وتساوي ٣ درجات ) ، موافق بدرجة ضعيفة ( وتساوي درجتان ) ، موافق بدرجة ضعيفة جداً ( وتساوي درجة واحدة ) . وتم حساب هذا المقياس الخماسي بالطريقة الموضحة بالجدول (٢).

جدول (٢) : كيفية حساب قيمة المقياس الخماسي

المتوسط	درجة الموافقة
٥ - ٤.٢١	كبيرة جداً
٤.٢٠ - ٣.٤١	كبيرة
٣.٤٠ - ٢.٦١	متوسطة
٢.٦٠ - ١.٨١	ضعيفة
١.٨٠ - ١	ضعيفة جداً

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة في ضوء أسئلة الدراسة ، وأهدافها .

**إجابة السؤال الأول : ما دور الجامعات في دعم التنمية من خلال وظيفة التدريس ؟**

من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٣.٨٠) يتضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على عبارات هذا المحور . وكانت أهم العبارات هي :

١. إعادة صياغة أهداف المقررات الدراسية الحالية بما يتماشى مع الاحتياجات التنموية المتجددة.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى إدراك أفراد مجتمع الدراسة لأهمية المقررات الدراسية التي تقدمها الجامعات ، وأنها وسيلة أساسية في بناء شخصيات الطلاب وتأهيلهم بالمعارف والمهارات .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة يونس ( ٢٠١١ م ) والتي أشارت في نتائجها إلى أن من أهم السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الملائمة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل تركزت في ضرورة تطوير المناهج وربطها بالتغيرات الحالية والمستقبلية في مجالات العمل المختلفة .

٢. تدريس مقررات جامعية جديدة تتوافق مع متطلبات التنمية.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى قناعة أفراد مجتمع الدراسة بضرورة تحقيق التكامل بين المقررات الدراسية التي تقدمها الجامعات وبين المتطلبات التي تحتاجها عملية التنمية بحيث تكون تلك المقررات الدراسية متوافقة مع الحاجات التنموية ومتناغمة معها .

٣. إنشاء تخصصات نوعية جديدة تتواءم مع احتياجات سوق العمل.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ضرورة مسايرة الجامعات لاحتياجات سوق العمل في المملكة ، من خلال دراسة احتياجات التنمية في المجتمع السعودي ، وتقديم ما يقابلها من تخصصات جديدة .

وتتكامل هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السكران ( ١٤٢٩ هـ ) والتي أشارت في نتائجها إلى أن أبرز التخصصات التي يحتاجها سوق العمل تتركز في علوم التقنية ، وعلوم الحاسب الآلي ، والعلوم الهندسية .

#### إجابة السؤال الثاني : ما دور الجامعات في دعم التنمية من خلال وظيفة خدمة المجتمع ؟

من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٣.٦٥) يتضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على عبارات هذا المحور . وكانت أهم العبارات :

١. تقديم البرامج التدريبية التي تسهم في تنمية مهارات الطلاب والموظفين . ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أهمية البرامج التدريبية بشكل عام ، وقناعة أفراد مجتمع الدراسة بأهميتها باعتبارها وسيلة مهمة من وسائل زيادة المعارف وتطوير المهارات سواء للطلاب ، أو للموظفين ، بما يسهم في إعدادهم للمهن المختلفة التي تتطلبها الحاجات التنموية للبلاد .
٢. التوسع في طرح الدبلومات المتخصصة التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل السعودي . ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى إدراك أفراد مجتمع الدراسة لأهمية تقديم الجامعات للدبلومات المهنية المتنوعة التي تسهم في خدمة التنمية ، مع مراعاة ارتباط تلك الدبلومات بحاجات سوق العمل ، وطبيعة المهن التي يحتاجها ، حتى تقلل الجامعات من تخريج طلاب في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل إلا بدرجة يسيرة .
٣. إنشاء مركز لريادة الأعمال في الجامعة لاحتضان المواهب الطلابية في مجال العمل . ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى وعي أفراد مجتمع الدراسة بأهمية وجود محاضن متخصصة تسهم في دعم أعمال الطلاب ومنتجاتهم وإبداعاتهم مما يسهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم ، وبالتالي تهيئتهم لسوق العمل .

#### إجابة السؤال الثالث : ما دور الجامعات في دعم التنمية من خلال وظيفة البحث العلمي ؟

من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٣.٦٦) يتضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على عبارات هذا المحور . وكانت أهم العبارات :

١. تبني الجامعة للدراسات والمشروعات البحثية التي تتناول قضايا التنمية . ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى إدراك أفراد مجتمع الدراسة لأهمية البحوث العلمية التي تهتم بقضايا التنمية بكافة محاورها وأبعادها ، لما للدراسات والبحوث من أهمية

كبرى في معالجة مشكلات التنمية ، وتأهيل أفراد المجتمع للوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها .

٢. تكثيف اهتمام الكليات والأقسام العلمية ( مثل قسم الاقتصاد وقسم علم الاجتماع وقسم التربية ) بالبحوث التي تتناول موضوع التنمية.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى قناعة أفراد مجتمع الدراسة بأهمية تكثيف اهتمام الأقسام العلمية في الجامعات بالدراسات التي تتناول موضوع التنمية ، وذلك خدمة للمجتمع المحلي وإثراء للجانب المعرفي في هذا المجال .

٣. توجيه طلاب الدراسات العليا إلى تسجيل موضوعات رسائلهم العلمية في محاور تتناول موضوع التنمية بأبعاده المتعددة.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى احتياج طلاب الدراسات العليا إلى نوع من الإرشاد العلمي المتخصص الذي يساهم في توجيههم إلى تناول موضوع التنمية في رسائلهم العلمية من الزوايا التي تتناسب مع تخصصاتهم .

#### إجابة السؤال الرابع : ما المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ؟

من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٤.٠٨) يتضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على عبارات هذا المحور . وكانت أهم العبارات :

١. التركيز على الجانب النظري في معظم المقررات الدراسية وإهمال الجوانب التطبيقية. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى تركيز بعض الجامعات على الجوانب النظرية على حساب الجوانب التطبيقية ، وضعف التوازن بين المعارف النظرية والتطبيقات الميدانية في معظم المقررات الدراسية ، ومن ذلك تقليل فترة التدريب الميداني في بعض التخصصات على الرغم من أهميتها في تزويد الطلاب بالمهارات التطبيقية التي تؤهلهم لسوق العمل .
٢. ضعف بعض المقررات الدراسية وخاصة في جانب تنمية مهارات الطلاب.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى شعور أفراد مجتمع الدراسة بوجود بعض المقررات الدراسية الضعيفة من خلال خبرتهم في التدريس الجامعي ، ولا سيما فيما يتعلق في بناء الجانب المهاري لدى الطلاب .

وتتفق هذه النتيجة في بعض جوانبها مع ما توصلت إليه دراسة يونس ( ٢٠١١م ) والتي أشارت في نتائجها إلى أن من أهم أسباب عدم توفر متطلبات القطاع الخاص في خريجي الجامعة ضعف إلمام الخريجين باللغة الإنجليزية واستخدامات الحاسب الآلي.

٣. ضعف التنسيق بين الجامعات والجهات الموظفة .

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى وعي أفراد مجتمع الدراسة بأهمية التنسيق بين الجهات المؤهلة للكوادر البشرية وهي الجامعات والجهات المشغلة لسواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص ؛ لأن وجود مثل هذا التنسيق يقلل من حدوث كثير من المشكلات التي تعترض توظيف طلاب الجامعات ، بالإضافة إلى تقليل مستوى البطالة .

### إجابة السؤال الخامس : ما الأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية ؟

من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٤.١٣) يتضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على عبارات هذا المحور . وكانت أهم العبارات:

١. إعداد خريطة بحثية مقترحة لأولويات البحث في موضوع التنمية وتزويد الأساتذة وطلاب الدراسات العليا بها.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ندرة وجود الخرائط البحثية التي تقترح أولويات البحوث في مجال التنمية ، وقناعة أفراد مجتمع الدراسة بأهمية سعي الجامعات لإعداد قوائم تتعلق بالموضوعات المقترحة في قضايا التنمية ، مما يسهم في تشجيع أعضاء هيئة التدريس ، وطلاب الدراسات العليا على اختيار بعض تلك الموضوعات والقيام بإجرائها ، وبالتالي إعداد ونشر مجموعة من الدراسات التتموية التي تنطلق من الجامعات .

٢. اعتماد مشروع علمي لترجمة مجموعة من الكتب الأجنبية المتميزة في موضوع التنمية بزواياها المتنوعة.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى شعور أفراد مجتمع الدراسة بقلّة توفير مكتبات الجامعات للكتب الأجنبية التي تناقش قضايا التنمية ، وقناعتهم بأهمية قيام الجامعات من خلال عمادات البحث العلمي بتبني المشروعات العلمية الخاصة بترجمة بعض الكتب الأجنبية التي تهتم بموضوع التنمية وذلك للاستفادة مما لدى الأمم الأخرى من معارف وتجارب في مجال التنمية .

٣. إجراء مراجعة شاملة لجميع الدبلومات التي تقدمها الجامعة والتحقق من مطابقتها لاحتياجات سوق العمل السعودي .



ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى قناعة أفراد مجتمع الدراسة بأن تقديم الجامعات لبعض الدبلومات التي تقل الحاجة إليها في سوق العمل يسهم في تعثر عملية توظيف خريجها ، وبالتالي يعد تقديمها هدراً تربوياً واقتصادياً لا مبرر له .

#### خامساً : ملخص نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها : ملخص نتائج الدراسة :

كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

( أ ) أن أهم أدوار الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية من خلال وظيفة التدريس هي :

١. إعادة صياغة أهداف المقررات الدراسية الحالية بما يتماشى مع الاحتياجات التنموية المتجددة .
٢. تدريس مقررات جامعية جديدة تتوافق مع متطلبات التنمية.
٣. إنشاء تخصصات نوعية جديدة تتواءم مع احتياجات سوق العمل.
٤. زيادة الاهتمام بالتدريب الميداني المنظم للطلاب في المؤسسات التي تتوافق مع تخصصاتهم.
٥. تقويم المقررات التدريسية وإعادة بنائها بما يخدم مسيرة التنمية .

(ب) أن أهم أدوار الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية من خلال وظيفة خدمة المجتمع هي :

١. تقديم البرامج التدريبية التي تسهم في تنمية مهارات الطلاب والموظفين .
٢. التوسع في طرح الدبلومات المتخصصة التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل السعودي .
٣. إنشاء مركز لريادة الأعمال في الجامعة لاحتضان المواهب الطلابية في مجال العمل .
٤. تعريف الطلاب بالفرص الوظيفية المتاحة بشكل دوري بالتعاون مع القطاع الخاص.
٥. استضافة بعض مسؤولي الجهات الموظفة ، وتسهيل عملية لقاءاتهم مع الطلاب .

(ج) أن أهم أدوار الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية من خلال وظيفة البحث العلمي هي :

١. تبني الجامعة للدراسات والمشروعات البحثية التي تتناول قضايا التنمية .
٢. تكثيف اهتمام الكليات والأقسام العلمية (مثل قسم الاقتصاد ، وقسم علم الاجتماع، وقسم التربية) بالبحوث التي تتناول موضوع التنمية .
٣. توجيه طلاب الدراسات العليا إلى تسجيل موضوعات رسائلهم العلمية في محاور تتناول موضوع التنمية بأبعاده المتعددة .
٤. تنظيم مؤتمر علمي حول دور الجامعات في دعم التنمية وفق محاور محددة .
٥. نشر الكتب المتميزة التي تتعلق بموضوع التنمية في المملكة .

( د ) أن أهم المعوقات التي تحد من قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية هي :

١. التركيز على الجانب النظري في معظم المقررات الدراسية وإهمال الجوانب التطبيقية .
٢. ضعف بعض المقررات الدراسية وخاصة في جانب تنمية مهارات الطلاب .
٣. ضعف التنسيق بين الجامعات والجهات الموظفة .
٤. وجود تخصصات جامعية يقل الاحتياج إليها في سوق العمل السعودي .
٥. غياب موضوع التنمية عن معظم المقررات الدراسية في الجامعة .

(هـ) أن أهم الأساليب المقترحة لتطوير قيام الجامعات بدورها في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية هي :

١. إعداد خريطة بحثية مقترحة لأولويات البحث في موضوع التنمية ، وتزويد الأساتذة وطلاب الدراسات العليا بها.
٢. اعتماد مشروع علمي لترجمة مجموعة من الكتب الأجنبية المتميزة في موضوع التنمية بزواياها المتنوعة.
٣. إجراء مراجعة شاملة لجميع الدبلومات التي تقدمها الجامعة ، والتحقق من مطابقتها لاحتياجات سوق العمل.
٤. اعتماد برنامج لمجموعة من الدورات التدريبية ذات الجودة العالية ، والتي تسهم في إكساب الطلاب المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل السعودي .
٥. تشكيل لجنة في كل جامعة لمراجعة البرامج الدراسية التي تقدمها والتأكد من توافقها مع احتياجات التنمية .

## توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية :

١. أن تقوم الجامعات بمراجعة أهداف المقررات الدراسية التي تقدمها ، من خلال لجان متخصصة ، وذلك للتأكد من تطابقها للاحتياجات التنموية للمجتمع ، وأن تعيد صياغة تلك الأهداف في حالة ثبوت قلة ارتباطها مع حاجات التنمية ومتطلباتها ، بالإضافة إلى العناية بإعادة صياغة تلك المقررات ، وتوصيفاتها بشكل جديد يتماشى مع الاحتياجات التنموية المتجددة من فترة لأخرى ، إلى جانب ضرورة اتسام المقررات الجامعية بالمرونة ، ومنح القائمين على تطويرها صلاحية مراجعتها من فترة لأخرى ، حتى تكون مواكبة للتغيرات السريعة في سوق العمل ، وإزالة كثير من العقبات التي تعترض لجان تطوير المقررات الجامعية .
٢. تكثيف اهتمام الجامعات بتقديم البرامج التدريبية المتنوعة التي تسهم في تأهيل الطلاب والموظفين وأفراد المجتمع بشكل عام بما يتناسب مع وظيفتها في خدمة المجتمع ، وبما يسهم في دعم التنمية في المملكة بجوانبها المتعددة ، بالإضافة إلى تقديم الدبلومات المتخصصة ، مع مراعاة أن تكون تلك الدبلومات المهنية متماشية مع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل السعودي ، وهذا الأمر يتطلب من مخططي تلك الدبلومات المتخصصة أن يكونوا على دراية بمتطلبات سوق العمل السعودي ، ونوعية المهن الشاغرة فيه من خلال قاعدة بيانات تُحدث باستمرار .
٣. أن تسعى الجامعات إلى إنشاء مشروع علمي واضح ومحدد يهتم بتبني البحوث والدراسات التي تتناول قضايا التنمية في أبعادها المتعددة ، وذلك من خلال عمادات البحث العلمي ، بحيث تقوم بتمويل تلك الدراسات ، وطباعتها ، ونشرها ، وتكريم أصحابها ، والعناية بما يرد فيها من توصيات ومقترحات .
٤. التقليل من التركيز على الجانب النظري فقط في المقررات الجامعية ، وزيادة المساحة المخصصة للتطبيقات العملية والتدريب الميداني ، بما يسهم في تحقيق التوازن بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية في المقررات الجامعية ، وبالتالي يمكن تخريج طلاب متميزين ومؤهلين لسد احتياجات البلاد في المجالات المختلفة .

٥. أن يتم تشكيل فرق متخصصة داخل كل جامعة تتولى مهمة إعداد خريطة بحثية مقترحة تتضمن أولويات البحث في قضايا التنمية ، ومجالات الدراسات المقترحة ، وأن يتم التعريف بهذه الخريطة ونشرها داخل الجامعة ، بحيث تصل إلى أعضاء هيئة التدريس ، والباحثين ، وطلاب الدراسات العليا ، وأن تقوم الجامعات بتشجيعهم على انتقاء ما يناسبهم من تلك الموضوعات بما يتوافق مع تخصصاتهم العلمية .

### مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج هذه الدراسة ، واستكمالاً للتوصيات التي أوردها الباحث ، فإنه يمكن اقتراح البحوث المستقبلية الآتية :

١. إجراء دراسة استطلاعية تتناول درجة وعي الطلاب في الجامعات بمفهوم التنمية ، وأهدافها ، ومتطلباتها ، وأهميتها للفرد والمجتمع .
٢. القيام بدراسة تقييمية لقياس مستوى إسهام الجامعات في دعم التنمية بالمملكة العربية السعودية .
٣. إجراء دراسة حول تحقيق التكامل بين وزارة التعليم ووزارة التخطيط بما يسهم في دعم التنمية بجوانبها المتعددة .
٤. توجيه العناية إلى البحوث التي تهتم بالتنمية في أقسام التربية وعلم الاجتماع والاقتصاد في الجامعات السعودية .

## المراجع العربية :

أبو شعيرة ، خالد محمد ( ١٤٣١هـ ) . المدخل إلى علم التربية . عمان ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .

أحمد ، حافظ فرج ( ٢٠٠٣ ) . التربية وقضايا المجتمع المعاصر . القاهرة ، عالم الكتب .  
البراهيم ، هيا عبد العزيز ( ١٤٣٥هـ ) . تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية . مجلة رسالة التربية وعلم النفس ، العدد ٤٤ ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، الرياض .

بدران ، شبل ، محفوظ ، أحمد فاروق ( ٢٠٠٩م ) . أسس التربية . ط ٦ . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

الحاج ، أحمد علي ( ١٤٣٤هـ ) . أصول التربية . عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع .  
حجي ، أحمد اسماعيل ، وعبد الحميد ، حسام حمدي ( ١٤٣٣هـ ) . الجامعة والتنمية البشرية . القاهرة ، عالم الكتب .

حسان ، حسن محمد ، مجاهد ، محمد عطوة ، العجمي ، محمد حسنين ( ٢٠٠٧م ) . التربية وقضايا المجتمع المعاصرة . الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة .

الحميد ، عبد الواحد ( ١٤٢٤هـ ) . السعودية أو الطوفان . الرياض ، مؤسسة اليمامة الصحفية ( كتاب الرياض - ١٢٢ ) .

الخطيب ، إبراهيم ، الكسواني مصطفى ، أبو حويج مروان ( ١٤٣٠هـ ) . مدخل إلى التربية . عمان ، دار قنديل للنشر والتوزيع .

الدهمش ، خالد محمد ( ١٤٣٤هـ ) . استراتيجية مقترحة لتأهيل خريجي الثانوية العامة لسوق العمل بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم أصول التربية ، الرياض .  
الذبياني ، محمد عودة ( ١٤٢٦هـ ) . التعليم للمهنة في المرحلة الثانوية وصلته بسوق العمل في المملكة العربية السعودية . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة الملك سعود ، كلية التربية ، قسم التربية ، الرياض .

الرشدان ، عبد الله زاهي ( ٢٠٠٥م ) . اقتصاديات التعليم . عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية .  
الرشود ، عبد الله محمد ( ١٤٣٠هـ ) . دور كليات المجتمع في الحد من البطالة الهيكلية في سوق العمال في المملكة العربية السعودية . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم التربية ، الرياض .

- سرحان ، منير المرسي ( ٢٠٠٣ م ) . في اجتماعيات التربية . ط ٤ . بيروت ، دار النهضة العربية .
- السكران ، عبد الله فالح ( ١٤٢٩ هـ ) . التكامل بين التعليم الثانوي العام والتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، صيغة مقترحة لتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة الملك سعود ، كلية التربية ، قسم التربية ، الرياض .
- الطيبي ، محمد وآخرون ( ١٤٢٩ هـ ) . مدخل إلى التربية . ط ٢ . عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- فليه ، فاروق عبده ( ١٩٩٧ م ) . التربية والتنمية في الدول النامية في ضوء نظرية التشغيل الكامل . القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق .
- فليه ، فاروق عبده ( ١٤٢٧ هـ ) . اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة . ط ٢ . عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- عبيدات ، ذوقان وآخرون ( ١٩٩٩ م ) . البحث العلمي ، مفهومه ، أدواته ، أساليبه . الرياض ، دار أسامة للنشر والتوزيع .
- العساف ، صالح حمد ( ١٤٢٤ هـ ) . المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية . الرياض ، مكتبة العبيكان .
- عيد ، هالة فوزي ( ١٤٢٧ هـ ) . دور التخطيط الاستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل . المجلة السعودية للتعليم العالي . العدد الرابع عشر ، الرياض ، وزارة التعليم .
- عيسان ، صالحة ( ٢٠٠٦ م ) . التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان . ورقة علمية مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية . مسقط . المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة .
- محمد ، أحمد علي ( ١٤٢٣ هـ ) . اقتصاديات المدرسة . عمان . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- موسى ، محمد أحمد ( ٢٠٠٢ م ) . التربية وقضايا المجتمع المعاصر . العين ، دار الكتاب الجامعي .
- هندي ، صالح ذياب وآخرون ( ١٤٢٨ هـ ) . أسس التربية . ط ٤ . عمان ، دار الفكر .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ( ١٤٢٦ هـ ) . الأهداف والسياسات لخطة التنمية العاشرة . الرياض .
- وزارة المعارف ( ١٤١٦ هـ ) . سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية . ط ٤ . الرياض .
- يونس ، مجدي ( ٢٠١١ م ) . مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي . مجلة البحوث النفسية والتربوية ، العدد الثاني ، جامعة المنوفية ، مصر .